مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

خلال الندوة النسائية المقامة في منطقة الصليبخات والدوحة

السلطان: مهمتنا إيصال رجال أمانة ليستقيم المجلس وقيادته
العميري: المرأة لن يخدمها إلا المرشح المنطلق من المنهج الشرعي

أكد مرشح الدائرة الثانية خالد سلطان العيسى اننا ما جئنا الى مجلس الامة الا للعمل بما يرضي الله تعالى وتحكيم شرعه والذود عن ثوابت الامة وعقيدتها وتحقيق مقاصد الشريعة والعمل بمقتضاها، جاء ذلك خلال الندوة النسائية التي اقيمت في منطقة الصليبخات والدوحة «وستبقى أمانة»، وقال اود ان اشرح مختصر المرحلة السابقة لمجلس الامة، فلقد مرت بالبلد سبع حكومات سابقة اتسمت بعدم تحقيق انجاز يذكر وكانت سيرتها مملوءة بالفساد واتباع سياسة منحازة الى فئة في المجتمع ما عرض أمن الكويت الداخلي والخارجي الى الخطر، واتبع اقطاب الحكومة ممثلين بقيادتها سياسة ضرب مكونات المجتمع الكويتي وتمزيق وحدته ليس فقط بإعلامها الفاسد بل بانحيازها الواضح الى الفئوية، فاختل العدل الاجتماعي وانتشر الفساد والافساد وظلم الرعية، واستعانت تلك الفئة المفسدة في بقائها بالانحياز الطائفي واغلبية برلمانية مزيفة تم شراؤها بودائع مليونية وعقود مليارية فأوقعت الكويت في مستنقع من الفساد دفع افراد الشعب الكويتي الى الانتفاضة لكرامته وحقوقه التي بدأت بندوة د.جمعان الحربش ثم ضرب المواطنين والنواب وانتهت بتجمع ساحة الارادة التي وصلت حشودها الى 90 ألفا وكان من فضل الله عز وجل ان اثمرت تلك الجهود فأزاحت كابوس تلك الحكومة الفاسدة، وتساءل السلطان وماذا بعد ذلك؟ واجاب: القضية مقاديرها بيد الله عز وجل ثم بعد ذلك هي بيد الناخب، فإن نجحنا في اختيار أهل الامانة والصدق ونظافة اليد واصحاب الكفاءة فستكون هذا اول ثمرة للمرحلة الماضية بمجلس صالح يحقق مصالح المواطن دون واسطة او مذلة لمسؤول او وزير او عضو مجلس امة، بل المواطن يأخذ حقه دون منة ولا واسطة، وتابع: والآن ومع الأسف عصابات الافساد تنشر الرشاوى في جميع الدوائر وتركيزها على الدوائر الثانية والثالثة والرابعة، وانتم مكرمون عن ذلك، ولكن رسالة نرسل بها الى هؤلاء الذين تورطوا في هذا الشأن الا يعطوا الصوت لمن دفع المال نظير صوتهم لعل الله عز وجل بذلك يتجاوز عنهم، كما اود ان أؤكد ضرورة الحضور والادلاء بالصوت وعدم التقاعس لان هنالك من يتربص بنا ليفرض على الكويت اجندة اجنبية خطرة، ومتى نجحنا في مهمة ايصال رجال أمانة وصدق وكفاءة استقام المجلس واستقامت قيادته وننتقل بعد ذلك الى الدفع بتشكيل حكومة تتسم بالنظافة والكفاءة ومخافة الله في شأن العباد، وتناول السلطان عرض بعض الانجازات التي وعد بها الناخبين في انتخابات 2009 ومنها قروض المواطنين وقانون غير محددي الجنسية والصندوق الوطني للتنمية، وقال: كما وافقنا على زيادة كوادر المعلمين، زيادة سقف التقاعد، حقوق المرأة المدنية، وقانون هيئة الاعاقة وغيرها.

اما عن اولويات المرحلة المقبلة فلخصها السلطان في: استقلال القضاء، تنقية الاعلام، التنمية، التعليم، الصحة، فرص العمل، الاسكان، خدمات الدولة، والبيئة.. وغيرها.

من جهته قال مرشح الدائرة الثانية عبداللطيف العميري: هناك معيار مهم يجب ان يتخذه الناخبون في اختيارهم للمرشح وهو المعيار الشرعي، فاذا ارادت المرأة ان تختار المرشح الذي له دافع لخدمة المرأة فلن تجد الا المرشح المنطلق من الشريعة، وقد شاهدنا في مجلس 2009 كيف حاولت النائبات الأربع التسويف والمماطلة في اقرار بعض الامتيازات للمرأة، لم تقدم النائبات خلال 9 اشهر اي تقرير للمجلس ولكن النواب الاخوة الاسلاميين الزموهم بأن يوقعوا طلب ما يخص المرأة وارغموا لجنة المرأة علىذلك، وذلك لان النائبات لم يكن لديهن المنطلق الشرعي لاعطاء المرأة حقوقها بل بعضهن ينطلق من ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة مع ان المرأة تحصل على كثير من الامتيازات التي وهبها لها الاسلام وهناك مقترحات لم تقرها النائبات مثل رعاية الاسرة، التأمينات الاجتماعية، مكافأة المرأة التي ترعى اولادها في البيت، زيادة اجازة الامومة، كل هذه المقترحات لم تقرها لجنة المرأة لان الاخوات لم ينطلقن من المنطلق الشرعي وهو حديث النبي ﷺ «استوصوا بالنساء خيرا» واستعرض العميري احصائية صدرت عام 2010 بأن عدد حالات الزواج في الكويت 12,274 ألفا وفي نفس السنة كانت حالات الطلاق بين الكويتيين 5,972 اي نسبة 50٪ من حالات الزواج تنتهي في سنة واحدة وكلهن بنات كويتيات ولا نرى اي اهتمام حكومي او نيابي او حتى مؤسسي للحد من هذه الظاهرة.

وزاد: فالمرأة لها الكثير من المشاكل الاجتماعية ان كانت شابة مقبلة على الزواج او زوجة او مطلقة لها مشاكلها او لم تتزوج، ولا يتكلم احد الا كلاما عاما ولا نجد من يضع الدراسات والحلول ومن غير المعقول ان نترك بناتنا هكذا.اكد العميري انه لن يقف مع المرأة الا من يرفع الشعار الشرعي والمنهج الديني.

وقال ان للمرأة الكويتية حقوقا لا بد من توفيرها ونحن نقف مع هذه الحقوق وسنعمل ان شاء الله على السعي لتحقيقها ومنها انصاف ابناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي وتكافؤ فرص العمل والاجر للموظف سواء أكان رجلا او امرأة، وتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية التي تكفلها الحياة الكريمة والاستفادة من امكانيات المرأة في دفع عجلة التقدم في المجتمع واشراكها في جميع المجالات التي تتلاءم وقدراتها وطبيعتها واستشارتها والاستفادة من قدرتها من تربية وادارة شؤون الاسرة.واشار الى قضايا الشباب والذين هم المحرك الاساسي لبرامج التنمية الحالية والمستقبلية وسن القوانين اللازمة لحماية شبابنا والمحافظة عليه، من تحديد احتياجات الشباب ودراسة قضاياهم ومعرفة توجهاتهم وتطلعاتهم وتنمية قدراتهم وايجاد الفرص الوظيفية المناسبة لهم عن طريق تشجيع الشباب للعمل في القطاع الخاص.

واكد اهمية المحافظة على القيم الاسلامية وتعزيز الانتماء للوطن وتأكيد وحدة المجتمع وضرورة تماسك افراده.

● ليلى الشافعي

خالد السلطان وعبد اللطيف العميري

أثناء ندوة "الكويت إلى أين" بديوان الجطيلي

مرشحون: ما شهدته الحياة السياسية مؤخراً شكّل خطراً يستدعي حسن الاختيار

د.علي العمير

روضان الروضان

تساءل مرشح الدائرة الثالثة د.علي العمير هل يعقل أن يقدم 71 طلبا لرفع حصانة عن النواب خلال المجلس السابق، لافتا إلى أن هذا الكم الهائل غير المسبوق في تاريخ الكويت، تبعه أيضا تقديم 17 استجواباً، بصورة لم تشهدها الحياة النيابية الكويتية خلال نصف قرن.

وأكد النائب السابق د.علي العمير _في ندوة «الكويت.. إلى أين» التي استضافها ديوان الجطيلي في منطقة خيطان مساء أمس، وشارك فيها كل من النائب والوزير السابق روضان الروضان، ومرشح الدائرة الثالثة هشام يوسف الشايع_ أن المجلس السابق رغم عثراته وإخفاقاته، وهذا الكم من الاستجوابات حقق انجازات متعددة وأقر سلسلة ضخمة من القوانين التي كانت حبيسة الأدراج لسنوات وسنوات منها قوانين التنمية، المعاقين، العمل في القطاع الأهلي، الخصخصة، هيئة سوق المال، حقوق المرأة المدنية والاجتماعية، كادر المعلمين، المكافأة الطلابية لطلبة التعليم العالي وغيرها من القوانين المهمة والتي تعود بالنفع والفائدة على الوطن والمواطن والأسر الكويتية.

وتابع العمير مؤكدا: رغم هذه الانجازات فإن المجلس شهد إخفاقات كثيرة نتيجة التوتر واتباع سياسة عدم التعاون، مشيرا إلى أن هذه الإخفاقات صاحبها سلوكيات وتصرفات كان من المفترض أن يترفع عنها البرلمانيون، خاصة أنها تجاوز الحد الشتم والسب إلى سقوط العمامة والعقال إلى تلاكم النواب وكسر العصي.

وقال إن سبعة من الـ «17» استجواباً قدمت إلى سمو رئيس الوزراء السابق الشيخ ناصر المحمد وهو أداء غير مسبوق، مضيفا: لذلك حدث ما حدث مما رأيناه ولمسناه من تقسيم المجلس إلى تقسيمات لم نعهدها من قبل فجزء من نواب هذا المجلس عرفوا بالنواب «القبيضة» وجزء آخر عرف بكثرة سبه وشتمه وتوجيه الاتهامات لهذا وذاك وجزء ثالث تجده على أبواب المحاكم بسبب قضايا متبادلة، موضحة أن ما مر به المجلس السابق من أحداث وتوترات مر بشكل سلبي ولم يكن يطيب الخاطر.

الاستجوابات

واستغرب النائب السابق د.علي العمير من بعض المرشحين الذين يتداولون هذه الأيام لغة جديدة لم يعتدها الشارع الكويتي، لافتا إلى أن أحد المرشحين خرج في ندوته ليهدد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك قائلا: «لا تظن يا شيخ جابر أن لقب سمو الذي منحك اياه صاحب السمو الأمير سيمنعك من المساءلة السياسية»، متسائلا إلى أين نحن ذاهبون؟ ولماذا هذا الأسلوب؟ ولماذا لا نبارك لسمو الشيخ جابر المبارك باللقب الجديد بدلا من الهجوم عليه؟!

وقال العمير انه إذا كانت هذه هي البداية فماذا ننتظر من المجلس المقبل؟، معتبرا ان المرحلة المقبلة إن لم يكن فيها حكمة عالية الصوت فلا ننتظر فيها استقرارا ولا يرجى فيها تعاون، مبينا أن ما نلمسه من تصريحات وأحاديث عدد من المرشحين لعضوية مجلس الأمة يعتبر تقسيما للمجتمع فهناك طرف يسب ويشتم وطرف آخر يسب الذي يسب ويشتم، وقال ان البعض يرى في الصوت العالي والسب والشتم طريقا للوصول إلى قاعة عبدالله السالم، مشيرا إلى أن أحد المرشحين من الآن يهدد وزراء الحكومة بالقول «إذا لم يتم الإطاحة بك في الاستجواب الأول فسوف تسقط في الاستجواب الثاني أو الثالث»، متسائلا هل هكذا تكون الممارسة السياسية؟ وإلى أين نحن ذاهبون؟ «فإن لم نتصالح ونحن في هذه الفترة فمتى نتصالح؟ واعتبر د.علي العمير أن المسؤولية عظيمة ومهمة على عاتق الناخبين من المواطنين الكويتيين في اختيار من يمثلهم في مجلس الأمة ويخطط لمستقبل هذا الوطن».

وانتقل العمير للتحدث عن مواقفه في مجلس 2009 بقوله: «حين دخلت المجلس السابق فإن علي العمير لأول مرة في الحياة السياسية يترأس عضو مجلس أمة 6 لجان تحقيق»، موضحا أن هناك ثلاث لجان منها أصدرت تقاريرها كلها فيها إدانة للأجهزة الرقابية للحكومة، فقد كانت اللجنة الأولى تختص بملف منطقة أم الهيمان وما لحقها من تلوث جراء المصانع المقامة بالقرب منها وإصرار عدد من المتنفذين على استمرا عمل هذه المصانع رغم الضرر الواقع على صحة الأسر هناك جراء التلوث الناجم عن هذه المصانع، مشيرا إلى ان اللجنة تمكنت من وقف هذه المصانع المخالفة.

أما عن اللجنة الثانية والمتعلقة بالتعويضات البيئية، فأفاد د.علي العمير بأن ثلاثة مليارات دولار كانت أوقفتها لجنة التعويضات بالأمم المتحدة، تستحقها الكويت وجئنا في اللجنة بالوزير المختص وهو الشيخ أحمد العبدالله وكان أعضاء اللجنة موجودين وهم النواب السابقون مرزوق الغانم ود.أسيل العوضي وخالد الطاحوس، وقلنا للوزير وقتها أنت ستكون أمام مسؤولية سياسية إن لم تصلح الوضع وتعيد أموال الكويت، موضحا أن الشيخ أحمد العبدالله وقتها أبدى تجاوبا وقال: ساعدوني فليس لدي مانع.

وتابع العمير قائلا ان العراق كان قد تحرك من خلال محاميها وطالبوا بوقف هذه الأموال، ووصل الأمر إلى اعتبار ان هذه الأموال هي أموال عراقية، مستدركا بقوله: لكن الحمد لله تعاونا وتحركنا سريعا، حيث قابلنا المراجعين الدوليين وقمنا بتعديل البرنامج وطلبنا منهم أن يأتوا للكويت، لافتا إلى أنه تم اكتشاف أن من يديرون البرنامج يحصلون على معاشين في الشهر لدرجة أن بعضهم كان يتقاضى شهريا 12 ألف دينار لكن تم تعديل البرنامج وكشف هؤلاء.

وحول عمل لجنة التحقيق الثالثة أكد النائب السابق د.علي العمير أن عملها كان يتعلق بالتحقيق في مقتل المواطن محمد الميموني ولما توصلت اللجنة إلى عدد من الحقائق طالبنا وزير الداخلية السابق الشيخ جابر الخالد بتمسكه بالاستقالة، موضحا أنه خرج علي وسائل الإعلام ونصح الوزير بالاستقالة، وإلا فإن لدى اللجنة ما يدينه من أدلة واضحة ودامغة فاستجاب الوزير وقدم استقالته.

واستطرد العمير بأن ثمة تقارير للجان أخرى ترأسها، واشترك فيها لكن لم يسعفنا الوقت لتقديمها خاصة ان المجلس قد حل، لافتا إلى أنه شكل مع عدد من زملائه ما عرف بلجنة البيئة والطاقة النووية، فقد كان هناك سبعة مواقع تم تحديدها عن طريق لجنة كانت منبثقة من مجلس الوزراء لاختيار موقع من هذه المواقع يصلح لإقامة محطات طاقة نووية في الوقت الذي كانت فيه اليابان وفرنسا وألمانيا تسعى لإيقاف عمل هذه البرامج، لأنها لا تستطيع أن تتعامل مع الطاقة النووية في حال وقوع الكوارث، موضحا انه تم بحمد لله إيقاف هذا المشروع بالتواصل مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك الشيخ د.محمد الصباح.

وعرج العمير على الحديث عن القانون الخاص بالطالب الجامعي والذي تم تقديمه في المجلس السابق حيث يطالب هذا القانون بأن تستمر المكافأة الطلابية حتى بعد تخرج الطالب وإلى أن يتم تعيينه، مؤكدا أنه مع الحكومة إذا كانت مع الحق وكذلك مع المعارضة إذا كانت أيضا مع الحق.

نسبة التغيير

من جهته تحدث النائب والوزير السابق روضان الروضان، متوقعا ان تتراوح نسبة التغيير في المجلس المقبل بين 40 و50٪ لافتا إلى ان مجالس الأمة الماضية كان الخلاف موجودا غير ان النفوس كانت تتصافى سريعا، أما المجلس السابق فقد تحول الخلاف بين النواب إلى درجة أن النائب لا يسلم على زميله إذا رآه أو قابله.

واعتبر الروضان انه ليس هناك نائب معارض ونائب حكومي، لكن هناك خلافا في وجهات النظر والمواقف، مؤكدا ان الدستور الكويتي واضح في تأكيده على المشاركة الشعبية، داعيا المعارضة إلى المشاركة في صنع القرار لا أن تعارض من أجل ان يقول معارضة.

وتمنى الروضان تفعيل المادة 50 من الدستور والتي تتعلق بفصل السلطات، مطالبا سمو رئيس الوزراء بتفعيل مواد الدستور وتطبيق المادة 50 منه.

كما وصف بعض وسائل الإعلام بـ «الطائفية»، مشددا على ضرورة تعديل قانون المرئي والمسموع وإقرار عقوبات على وسائل الإعلام المخالفة، مشيرا إلى انه ليس ضد الحريات، وإنما يجب ان تكون هناك رقابة فاعلة وهادفة في الوقت ذاته على وسائل الإعلام المختلفة، معتبرا ان الخلافات الطائفية الخاسر فيها هو الوطن.

كما طالب النائب السابق الروضان الحكومة بتطبيق المادة 56 من الدستور بتعيين وزراء من النواب لتحقيق مزيد من الاستقرار السياسي في البلاد وحتى تهدأ المعارضة وتكون هادفة ومتعاونة مع الحكومة.

من جانبه ركز مرشح الدائرة الثالثة هشام يوسف الشايع على قضية التعليم والمخرجات التعليمية في البلاد، لافتا إلى ان بعض الشهادات والمقررات التعليمية في الكويت غير معترف بها في عدد من الدول العربية، داعيا إلى مزيد من الاهتمام بالملف التعليمي في ظل الوفرة المالية في البلاد.

وأوضح الشايع أن 80٪ من أبناء الكويت يكملون دراساتهم الجامعية خارج الكويت، وأن 50 ٪ من هذه النسبة هم من البنات، معتبرا ان ذلك مخالف لعادات وتقاليد المجتمع الكويتي، لكنه تدارك بقوله انهم يضطرون لذلك لأنه ليس ثمة بديل آخر أمامهم.

في ندوة نسائية أقامها في الجهراء مساء أمس الأول

طنا: المرأة الكويتية جزء من الحراك الشبابي
وعلى الدولة إنصافها وزيادة قرضها الإسكاني إلى 70 ألفاً

قال مرشح الدائرة الرابعة محمد طنا إن المرأة إن صلحت صلح المجتمع كله، فهي الأساس واللبنة الأساسية لأنها تنجب الشباب والشابات من جيل المستقبل الذي يستطيع أن ينهض بالبلد، مشيرا الى أن دورها جبار في خلق النشء الجيد الذي يطور البلاد اقتصاديا وسياحيا وسياسيا وتنمويا.

وأضاف طنا خلال ندوة نسائية أقامها في منطقة الجهراء مساء أمس الأول ان المرأة الكويتية تعاني أمورا كثيرة ومشاكل تحتاج الى تشريع ونظرة مستقبلية حتى لا نشعرها بأنها مهانة في بلدها، داعيا الى الاهتمام كذلك بالمرأة المتزوجة من غير كويتي، مطالبا في الوقت نفسه الدولة بأن تهتم بهن وتعطي لهن حقوقهن.

وأعلن أنه من أشد المدافعين عن حقوق المرأة، إذ انها يجب أن تشعر بمشاركتها مع الرجل في النهوض بالكويت الى أعلى المستويات، مشددا على ضرورة زيادة القرض الإسكاني من 45 ألف دينار الى 70 ألفا إذ أنها لا تكفي لشراء بيت آدمي.

وأوضح أن المرأة أثبتت جدارتها في تولي المناصب القيادية، وفي دفع عجلة الاقتصاد، مشددا على ضرورة أن تأخذ حقها كاملا، إذ ان تطور البلد لا يقتصر فقط على الشباب، بل كذلك بسواعد النساء لأنها الشريك الأساسي في النهوض والتقدم الى الأمام.

وأضاف أن المرأة الشابة شاركت في الحراك الشبابي بساحة الإرادة ضمن الحشود التي توافدت والتي قدرت وقتها بمائة ألف مواطن من جميع مناطق الكويت، داعيا الحكومة الى إنصاف بنات الكويت بإعطائهن السكن الذي يليق بكرامة الكويتيات المتزوجات من البدون.

وتطرق الى الحديث عن قضية البدون، مشيرا الى أنه صدر مرسوم أميري بتجنيس حملة إحصاء 65 والباقي لابد من وضع آلية معينة لإنهاء معاناتهم المتمثلة في عدم الحصول على إجازات قيادة أو بطاقات مدنية أو وثائق زواج؟ حتى أصبحت القضية عالمية أساءت الى سمعة الكويت دوليا.

وأكد طنا أن هناك بعض المتنفذين لا يريدون للشعب استقرارا ولا يريدون أن يكون نسيج المجتمع واحدا، لافتا الى أن الدستور الكويتي لم يفرق بين أفراد الشعب، مشيراً الى أن تلاحم الشعب الكويتي أثناء الاحتلال العراقي دليل واضح على المحبة والوحدة الوطنية.

من جانبها، أكدت مرشحة الدائرة الثانية عروب الرفاعي أنها تخوض الانتخابات مستقلة، ولم تكن يوما منتمية الى حزب أو كتلة أو تيار، مبينة أن اسمها مرتبط بالعمل النسائي وجمعيات النفع العام معتزة في الوقت نفسه بعلاقاتها مع أغلب التيارات التي جمعتها بهم مقاعد الدراسة والعمل الجامعي.

ودعت الى ضرورة الاختيار الصحيح والأفضل، موضحة أن المرأة الكويتية أصبحت تشغل مناصب كبيرة في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لأنها تتساوى مع الرجل، مشيدة بفكر محمد طنا المستنير والمطلع على أمور البلاد الداخلية والخارجية.

وطالبت بحكومة قوية جادة بعيدة عن المحاصصة وأن تضم تركيبة تنسجم مع قيادات الناخب الكويتي وتضع نفسها أمام مسؤولياتها، وتواجه الاستجوابات بدون تردد وتفنيدها في جلسات علنية وليست سرية.

عروب الرفاعي ومحمد طنا خلال الندوة

جانب من الحاضرات في ندوة محمد طنا